السنة الثالثة

و ۲۹ مایس۱۹۳۲

عمان: الاحد في ٢٤ الحرم ١٩٥١

مذاكر ات المجلس التشريعي مذاكر ات المجلس التشريعي الاردني الثاني محضر الجلسة الرابعة للدورة فوق العادة الثالثة للمجلس التشريعي الاردني الثاني المنعقدة بتاريخ ١٩٣٠–٥-٣٢٠

4.4-4.

4.4-4.4

تصديق قانون تمديل المادة ٤٠ من قانون البلديات قانون ميزانية سنة ١٩٣١ –١٩٣٢ واحالته على اللجنة المالية مشروع قانون تعديل المادة (٩) من قانون النقل على الطرق واحالته على اللجنة المالية

مشروع قانون تعديل المادة (ه) من تعديل قانون التقاعد

مشروع قانون تعديل المادة (1) من قانون رسوم البلديات

للدورة فوق العادة الثالثة

انعقدت الجلسة الرابعة الدورة فوق العادة الثالثة للمجلس التشريبي الاردني الثاني في الساعة المعاشرة من يوم الخميس المصادف ١٣ عرم الحرام لسنة ١٩٥١ و ١٩ مايس لسنة ١٩٣٦ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية فانونية ولم يتغيب عن الحضور سوى سعيد بك المفتي وحمد باشا بن جازي وماجد باشا العدوان .

الرئيس - افتنح الجلسة ا، فليقرأ الضبط

عادل بك - اقترح ان لايقرأ القانون من الضبط نظراً لطوله ، و يكتفى بقرائة الملحوظات والهاورات التي جرت بشأنه ·

عوده بك -لربماكان وقع بعض الخطأ ، يجب ان يقرأ ·

متري باشا — القانون طويل ، وبمكن الاستغناء عن قرائته حتى لانضيع وقتنا .

الرئيس - اضع اقتراح عادل بك على الزأي

(فوافق المجلس عليه غوةرئت الملموظات والمحاورات من الضبط) •

توفيق بك — اجتمعت لجنةالقوانين بتاريخ ١٥ – ١٩٣٧ وقررت قبول مشروع تعديل المادة (٤٠) من قانون البلديات بالشكل الآثي : —

(قانون لعديل المادة عن من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥) ادة الاولى:

« يسمى هذا القانون (قانون تعديل المادة ٤٠ من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥) و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

(قبلت)

المادة الثالية :

« تعدل المادة الاربعون من قانون البلديات لسنة ١٩٢٥ كما يلى:

يحق لرئيس البلدية بالأشتراك مع احد الاعضاء والهاسب ان يفرضوا غرامة على كل من يخالف الوامر البلدية وتنبيها عامن خسين ملا الى جنيه فلسطيني واذا املنع المحكوم عليه عن دفع الغرامة

المفروضة فيحيل الرئيس القرارطي المدعيالعام او على قاضي الصلح في المحال|لــــي لايوجد فيها مدع عام لتحويل الغرامة الى الحبس وفق احكام المادة ٣٧ من قانون الجزاء

اما البلديات الـتي ليس لها محاسبون فيقوم احد اعضائها مقام المحاسب " ·

توفيق بك — أن لجنة القوانين غيرت بعض الكلمات من المادة الواردة في المشروع ، بحيث ان ذلك لم يو ثر على المعنى ، ولكنهااضافت الفقرة الاخيرة ، لان البلديات في غير عمان ليس لها محاسبون ، ولم تر أن الكتاب هنالك ذوو كفائة ليقوم وا بمثل هذا الامر ، ورأت أن اللجنة في الملحقات تو لف من رئيس البلدية وعضوين من المجلس البلدي .

قاسم بك الهنداوي – اقترح ان لاتترك هذه السلطة الى اللجنة المذكورة التي هي بالاصل من صلاحية المحلس البلدي ·

عادل بك - نرجو من حضرة الزميل قاسم بك ان يبين ماهي الاسباب التي تدعو لتبرير افتراحه

قاسم ٰبك — حيث ان اعضاء المجلس منتخبون انتخابًا قانونيًا ، و بمثلون البلدة اكثر من أبة هيئة اخرى ، وحفظًا لكرامة المجلس البلدي ·

توفيق بك - ليس في الأمر مايضر ان بكون محاسب البلدية احد اعضاء لجنة التغريم عوقد لاحظ المحلس العالي من الاسباب الموجبة التي قدمت مع هذا المشروع ان السبب الداعي لتعديل المادة هو صعوبة جمع المحالس البلدية ع وقد نصت هذه المادة المعدلة على الاكتفاء بأن تفسر ض الغرامات في عمان من قبل الرئيس والمحاسب واحد الاعضاء لسهولة اجتماعهم ولقريرهم فرض الغرامات التي يجب ان تقرر فوراً عند مخالفة الاوامر والتنبيهات حفظاً للنظام وللغاية التي انما أسست البلديات معالما الماري المارية التي المارية المناسبة المعالمات المعالم

اما في الملحقات فأن هذا الحق كما دكر اعطي للرئيس ولعضو بن من البلدية وهم منتخبونه ايضاً

لست ادري مافي هذا الامر من شي بمس كرامة المخلس كا ذكر حضرة العضو المحترم ع فأذاكانت هنالك اسباب جوهم ية منطقية تقنع بان هذا الثرتيب ضار عظيته ضل بابدائها عو بالطريقة التي يرتأيها لاصلاح المشروع

سلطي باشا الابراهيم — انني لاارى لزوماً لتعديل المادة ، ٤ من قالسون البلديات ٤ حيث اذا من الامر منوط بشخص الرئيس وعضو واحد معه نما يخــول الرئيس السلطة التامة على الإهالي ٤

و يكون مستبد برأيه ، وعلى الخصوص نظراً لوجود احزاب في البــــلاد ، والرئيس اذا تمـــكن من تغريم بعض الاشخاص من الذين لم ينتخبوه بوقت الانتخاب ، وانتخبوا خلافه ، لربما يحقد عليهم و يفرمهم غرامة خلافًا للحقائق لينتقم منهم ، فأقترح ان تبقى المادة المذكورة على حالتها القديمـــة وتـكون الغرامة لرأي المجلس البلدي كاخوله القانون ، واذا انـتزءت منه هـــذه الصلاحية فلا يبقى لزومًا لانتخاب مخلس بلدي ، فألفت نظر فخامة الزئيس وزملائي الكرام الى هذه النقطة الـتي ثوجب غدر الاهالي وسلب هذا الحق منهم ·

عادل بك -- لقد بين حضرة الزمال قاسم بك ان اعطاء صلاحية توقيع عقوبة الغـــرامة على جغالفي اوامر البلدية الى الرئيس وعضو بن من اعضاء المجلس او عضو والمحاسب مع الرئيس من شأنه إن بمس كرامة المجلس البلدي ،وقد سهىءن باله ان هذه الهيئة انما تصدر قراراتها بالنيابة عن المجلس البلدي ، وعدا عن ذلك فانه بالنسبة للماحقات فان هذه الهيئة عبارة عن ثلاثة اشخاص منتخبين من قبل الشعب ، وفي المركز عضو منتخب والرئيس والمحاسب معينين ، ولكنه لايوجد اى محذور من اعطاء الصلاحية الى هذه اللجنة ، بل بالعكس يوجد فيها فوائد عديدة ، لان جمع المجلس البلدي صحكا تفضل حضرة السكرتير العام امر متعــذر في كل حين ، واذا لم ثوقع العقوبة بسرعــة على مخالفي الاوامر والتنبيهات فلا يبقى التأثير الكافي، وهنالك المساس في كرامةالمجاسالبلدي وصلاحيته، الإن الناس تستخف المجلس ومقرراته ، بخلاف ما اذا كانت الاحكام تصدر بسرعة بالنيابة عن الحلس من قبل الهيئة الذكورة ، بحبث الناس تحترم البلدية واوامرها

ربما خطر على البال ان هذا الامر يستوجب الاستبداد من قبل الثلاثة الاشخاص المناط بهم هذا الامر، فهذه الخاطرة غرية جداً، لان هؤلاء الاشخاص التي نتشكل اللجنة منهم مؤتمنين من قبل الحكومة والشعب معاطى امور اهم كثيراً من امر ابقاع الغرامة من خمسين ملا الى جنيه

ت ماطي باشا بان هذا الامر قديو دي الى ظلم الاهاـــين ، فأذا كان هنالك اي احتمال المسل هذا الاحتمال كافية اعضاء المحاس البلدي ، وبالطبع لابتصود الظلم بحق بعض الاهلين، سيا وانها تابعة لمراقبة الحكومة

تقد سادت ما هذا الأساس ، وفي

بحزاء الحبس-تى الثلاث سنوات ، ف كيف نضن – والفوائد كثيرة – على ثلاثة اشخاصان بوقعو اجزاء بسيطاً مثل هذا على مخالفي تذبيهات واوامر البلدبة ، لذلك اقترح قبول هذا القانون لما فيه •ن فوائد

متري باشاً — ان الغرامة المفروضة بموجب هذا القانون هي بحد ذاتها بسيطة وكثيراً مايقع في البلاد مخالفات قانونية يتمذر على الرئيس جمع المجاس للنظر فيها ، فتعيين عضوين مع الرئيس -لاجل الحـكم على المخالف موافق · ولذلك ارى من الضروري تصديق هذا القانون ·

الرئيس – اضع المادة الثانية من هذا القانون على الرأي ·

(قبلت بالاكثرية)·

الرئيس مجموع القانون ? •

الرئيس – يقرأ قانون البزانية العامة لسنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ الذي صدر بقرار من المجلس التنفيذي واتترن بموافقة صاحب السمو الملكي الامير المعظم القاضي بتنفيذه فور نشره في الجريدة الرسمية عملاً باحكام المادة ٣٩ من القانون الاساسي .

فقرئ:

قانون الميزانية لسنة ١٩٣١-١٩٣٢

١ -- يسمى هذا القانون قانون الميزانية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ ·

٧ - يخصّص لنفقات الحكومة عن الأثنى عشر شهراً التي تنبئي في ٣١ اذار سنة ١٩٣٢ اي مبلغ لإيزيد على (٢٨ ٧٠٧٥) جنيها فاسطينياً بموجب الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون

٣ – لايجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون .

ع -- قدرت الواردات للاثني دشر شهراً التي تنتبي في الله آلذاز سنة ٩٣٢ ببلغ (٩٤٨٦٩٠) جنيهاً فلندغلينيا كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون ·

ه - يسددالعنجز البالغ (٨٣٣٨) جنيها من الفيض المدور على سنة ١٩٣١ –١٩٣٢ المالية وقدره

			1.5
بة المتعلقة بميزانية سنة ١٩٣١–١٩٣٢	ن الحاصة والقوانين الحاصة الموقة		٠ يلغي ه
•		نة في ادناه:	المدرج
فتة	القوانين اكخاصة المو		
		عدد الجريدة الرسم	
ملنفيه عنقبوله من قبل المجلس التشريعي	نة قانون خاص موقت (۲)اء	(۱) نشر فیه بصا	قم القانون
454	414		۲
451	417	414	
٣٤ ١	44.	44.	
4.1	44.	44.	
***	441	441	
444	445		Y
	القوانين الخاصة		
: الجريدة الرسمية الذي نشر فيــه			
441	•	•	A
***			9
. WEY			
	«الجدول الأول	•	
المبالغ المخصصة	الدوائر والحدمات		الفصل
12.4.	المقر العالي	·	1
نروض ۹۰	الديون العمومية وفائدة الة		* *
444.	المحلس التشريعي		*
•	تعويضات ومكافآت		
**Yo•	رئاسة الوزراء والداخلية		•

	7	
(فقرر المجاس احالته على اللجنة المالية) ·		
توفيق بك – عندنا ثلاثة مشار يع ارجو الموافقة على قرائتها ·	:	
الرئيس – تقرأ ٠		
 ١ – « قرئ مشروع قانون تعديل المادة التاسعة من قانون النقل على الطرق اسنة ١٩٢٦ 	•	
كما هو منشور في الصحيفة ١٨٩ من العدد ٣٤٤ من الجريدة الرسمية».		
والاسباب الموجبة له كما يلي :	•	
« أن المادة التاسعة الاصلية تقضى بأن يو دى الموظفون والضباط والاطباء نصف رسوم	•	
الرخص عن المركبات الحصوصية وبما ان تلك الرسوم قد اخفضت بمقتضى قانون صدر اخيراً		
رومي من المناسب جبل الجميع سواسية امام القانون بالنظر للحالة المالية ولما يكون عليه مثل اولئك		
الملوظفين والضباط والاطباء من المقدرةعلى الدفع » .	**	
ز فقرر المحلس احالته على اللجنة المالية)·	·;)	
——————————————————————————————————————	;	
٢ – « قرئ مشروع قانون لعديل المادة الخامسة من تعديل قانون التقاعد الصادر بتاريخ		
٢٧ اغستوس ١٩٢٦ كما هو منشور في الصحيفة ١٨٨ من العدد ٣٤٤ من الجريدة الرسمية » ·		
والاسباب الموجبة له كما يلي :	!	
« ان بعض الاشخاص بمن كانوا مستخدمين في حكومة شرق الاردن ثم انفصلوا		
« ان بعض الاشخاص ثمن كانوا مستخدمين في حكومة شرق الاردن ثم انفصلوا عن الحدمة وغادروا البلاد بعد ان استوفوا حقوقهم بأخذ التمويضات القانونية جاوًا الآن بطالبون	1	
الما بالتقاعد او بالمعزولية		
	. 3	

المبالغ المخصصة	الدوائر والخدمات	الفصل		
۳	دائرة المعتمد البريطاني	47		
۳	سمو الأمير	**		
4051	سدس نفقات قوة الحدود فوق العادة	۲۸		
741.	الشرطة والسجون فوق العادة	49		
• •	الآثار فوق العادة	۳.		
• •	مكافحة الجراد	41		
• •	لجنة تحكيم نجد	**		
4 .	الصحة فوق العادة	44		
٤٠٠	لجنة تعيين الحدود الاردنية السورية	42		
40A.4Y	مجموع النفقات			
	« الجدول الثاني »			
		الفصل		
42	الجارك والمكوس	•		
.1171	الرخص والضرائب	. *		
YŁY ··	رسوم المحاكم والدوائر الخ	. **		
14	برق و بر بد وهانف	•		
*4	واردات املاك الدولة	•		
٨٤٠	فوائد			
٠٠.	واردات مختلفة	Y		
14	بيع اراضي اميرية	*		
٣٤٤٥٠ من	اعانة قوة حدودشرق الاردنمن الحز	4		
الاعانة المالية البريطانية من الحزينة البريطانية ٢٠٠٠				
	استرداد نصف نفقات مكافعة الجر			
4571.	مجموع الواردات			
	الحاد بد ۲۷ ــ ع ــ ۲۷ م			

يستند هو لاء الاشخاص في مطالبتهم الى المادة الحامسة من القانون الذي صدر بتاريخ ٢٢

المستوس سنة ١٩٢٦ معدلاً لقانون عائدات التقاعد المؤرخ في ٢-٤-١٩٢٤ بينما القصد من

القانون المذكور لم يكن قط ان يستفيد منه اولئك الاشخاص الذين اخرجوا من وظائفهم ودفعت

هم حقوقهم فغادروا البلاد ثم لما لم يجــدوا مرتزقاً حيث حذُّوا عادوا يطالبون الحكومة بالتقاعـــد

لهذه الاعتبارات روعي من مقتضيات المصلحة العامــة ان بحصر حق التقاعد والمعزولية بحـن

يعود من مثل اولئك الاشخاص للخدمة و بكتسبون بذلك حقاً جديداً »

(فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية)